تحليل إقتصادي لأثر معاملات الحماية الأسمية الصافية في المنتجات الحيوانية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)

م.سرمد على حسين*

المستخلص

يهدف البحث الى بيان تاثيرات السياسة السعرية على المنتجات الحيوانية عن طريق قياس وتحليل معاملات الحماية الاسمية الصافية لكل سلعة ومعرفة اثارها موجهة لصالح المنتجين ام المستهلكين ،ومن ثم قياس معامل الحماية الاسمي التجميعي لكافة المنتجات الحيوانية المدروسة (اللحوم الحمراء، الدجاج،الاسماك،الحليب وبيض المائدة) والتي تعد من السلع الغذائية المهمة في حياة المواطنين، لقد شهدة تلك السلع ارتفاعا مستمرا في اسعارها خصوصا في فترة الحصار مما قد يضر باستهلاك تلك المنتجات.وقد اظهرة نتائج معاملات الحماية الاسمية الصافية المحسوبة بانها اقل من الواحد لجميع السلع المدروسة وفي اغلب سنوات الدراسة (عدا سنوات قليلة)، باستثناء اللحوم الحمراء والتي كانت قيم المعاملات فيها اكبر من الواحد أي ان السياسة السعرية المتبعة كانت في مصاحة المنتجين بالنسبة للحوم الحمراء وبمصلحة المستهلكين لبقية السلع الاخرى حيث تحمل منتجوها ضريبة غير مباشرة. وقد وجد ان ارتفاع الاسعار السلع لايواكب اسعارها العالمية أي ان زيادة الاسعار كانت نتيجة لتداخل بعض السياسات الاخرى كالسياسة الانتاجية وسياسة سعر الصرف بسبب انخفاض قيمة الدينار اثناء الحصار.وقد اشارة قيم معامل الحماية الاسمي التجميعي للمنتجات الحيوانية انها اقل من الواحد خلال سنوات الحصار وما قبلها أي كانت بمصلحة المستهلكين (عدا سنوات قليلة) اما بعد عام ٢٠٠١ اخذت تزيد عن الواحد أي تصبح الحماية لصالح المنتجين اي ان الدولة وبسبب ظروف الحصار دعمت المستهلكين وبعد عام ٢٠٠١ وبعد زيادة الدخول وتحسن قيمة العملة كان لابد من التوجه نحو دعم المنتجين من اجل زيادة انتاج وتوفير المنتجات الحيوانية في الاسواق وباسعار مناسبة للمستهلك.

Abstract

The research aims to show the effects of pricing policy on products of animal by measuring and analyzing transactions nominal protection net for each item and see its effects addressed for the benefit of producers or consumers, and then measure the coefficient of nominal protection synthesis of all animal products studied (red meat, chicken, fish, milk and table eggs), which is one of the major food commodities in the lives of citizens, have prodded the goods continues to rise in prices, especially in the siege, which could harm the consumption of these products. has been shown by the results of transaction protection nominal net calculated as less than one for all the goods studied in most years of the study (except for a few years), with the exception of red meat and that the values of transactions where the largest of any single-price policy that was established for producers of red meat and the interests of consumers for the rest of other commodities where producers bear an indirect tax. It was found that the high prices of goods for world prices which means that the price increase was the result of overlapping of some other policies Cablecast productivity and exchange rate policy because of the low value of the diner during the siege. The reference values of nominal protection coefficients on the synthesis of products of animal it is less than one during the years of siege and before any the interests of consumers (except for a few years), while after 2001 took more than one of any, the protection for producers of any state that because of the circumstances of the siege has supported the consumers and after 2001 and after the increase of incomes and improve the value of the currency had to be oriented towards supporting producers to increase production and provide animal products in the markets and reasonable prices to the consumer

* عضو هيئة تدريس/ المعهد التقني/المسيب

المقدمة

اهمية البحث:

تسعى العديد من البلدان على مختلف انظمتها الاقتصادية الى اعتماد سياسات اقتصادية تتضمن تحديد اسعار مدعومة لبعض المحاصيل الزراعية لاعتبارات مختلفة.ومثال على ذلك قيام الدولة بدعم اسعار محاصيل الحبوب الرئيسية خلال فترة الحصارالاقتصادي من اجل خلق محفزات تشجيعية الى منتجوا تلك المحاصيل لغرض توفيرها للمواطنين وباسعار مدعومة ايضا.ولذلك تلعب السياسة السعرية وسياسة دعم الاسعارللمنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) دوراً هاماً في اقتصاديات الدول عن طريق تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج وتوفير السلع باسعار مدعومة كون الانتاج الزراعي يمس الامن الغذائي للبلد، وتوفير فائض لغرض التصدير ممايوفر عملة صعبة للبلد.

وحيث ان العراق يمتلك ثروة حيوانية جيدة لها اهمية في حياة المواطنين حيث تمتاز المنتجات الحيوانية بقيمتها الغذائية العالية لانها تحتوى على بروتين افضل من البروتين النباتي من ناحية النمولجسم الانسان ومن الناحية الاقتصادية فان بعض مشاريع الانتاج الحيواني تمتاز بسرعة انتاجها اكثر من الانتاج النباتي فلذلك لابد من السعي نحو رسم سياسة سعرية للمنتجات الحيوانية بجانب المحاصيل الزراعية عن طريق تحفيز منتجي السلع الحيوانية من اللحوم على اختلاف انواعها والحليب والبيض لزيادة تلك المنتجات وتوفيرها بكميات كبيرة في الاسواق وباسعار مناسبة للمواطنين.

يشتمل البحث على فصلين، الفصل الاول الاطار النظري للسياسة السعرية الزراعية في العراق ويشمل على مواضيع مفهوم الاسعار والسياسة السعرية وكذلك اهداف السياسة السعرية الزراعية وسياسات دعم الاسعارالقطاع الزراعي اضافة الى التعرف على تطور الانتاج المحلي للسلع المدروسة(اللحوم الحمراء،لحم الدجاج،الاسماك، الحليب ،البيض). اما الفصل الثاني فيشتمل على الجانب التحليلي للموضوع حيث يتطرق الى حساب معاملات الحماية الاسمية الصافية لكل من السلع المدروسة وتحليل نتائج تلك المعاملات اضافة الى حساب معامل الحماية الاسمي الصافي التجميعي لتلك السلع مجتمعة. ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

هدف البحث :

يهدف البحث الى قياس معاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية في العراق وهي (اللحوم الحمراء ،لحوم الدجاج،الاسماك ،البيض،الحليب)وتحليل أثرها على كل من الانتاج والاستهلاك، واستخراج معامل الحماية الاسمي الصافي لتلك السلع بصورة مجتمعة

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في ان المنتجات الحيوانية وخصوصا اللحوم بانواعها تعاني من ارتفاع وبشكل كبير في اسعارها وخاصة خلال التسعينات مما اثر على استهلاك الفرد من تلك المنتجات مما قد يضر ذلك بالانتاج الحيواني.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة ان السياسة السعرية المتبعة في القطر تكون من مصلحة منتجي السلع الحيوانية كافة وبالتالي سينعكس ذلك ايجابيا على زيادة الانتاج من تلك السلع.

مصادر البيانات واسلوب البحث:

تم الحصول على بيانات البحث الخاصة بالانتاج الحيواني عن طريق المصادر الثانوية للبيانات تشمل بعض الدوائر الرسمية مثل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات والبنك المركزي العراقي.اضافة الى المصادر التي تشمل الاطاريح والحوث والدراسات في هذا المجال .
ويعتمد اسلوب البحث على الاسلوب الرياضي في تحليل واستخراج النتائج.

الفصل الاول
الاطار النظري
السياسة السعرية الزراعية في العراق

١.مفهوم السعر والسياسة السعرية:

تهتم جميع الانظمة الاقتصادية بموضوع الاسعار والسياسة السعرية لما لها من دور في مجمل النشاطات الاقتصادية ،حيث تعمل الاسعار على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية عن طريق انتقال عناصر الانتاج للعمل في القطاعات التي يكون فيها مستوى الاسعار عالياً مقارنة بكلفة الانتاج ،هذا وان للاسعار قابلية تحقيق التوازن بين العرض والطلب عن طريق التنبؤ لما يمكن ان يحصل في المستقبل من تغيير.وتعد الاسعار مؤشرا في تحقيق ارباح المشاريع وتدنية التكاليف ،ان التحكم بالاسعار والبناء الصحيح لها يساهم في الوصول الى سياسة سعرية ناجحة في تاثيرها على القطاعات الاقتصاديةوتحقيق الاهداف التنموية.

وتمارس السياسة السعرية دورا الى جانب السياسات الاقتصادية الاخرى كالسياسة الانتاجية والضريبية والتجارية.....الخ في معالجة بعض مشاكل القطاع الزراعي وفي الظروف التي تتعرض فيها الدول التي تتعرض فيها الدول الى ازمات اقتصادية كالحصار الاقتصادي والتضخم .....الخ .وتقوم السياسة السعرية بالتاثير على الاسعار عن طريق تدخل الدولة،عندما يكون تحديدها وفقا لقوانين العرض والطلب مضر بالمواطنين وعدم تحقيق الاهداف الاقتصادية المرغوبة.لذلك تعرف السياسة السعرية بانها:(المبادى والاسس والاجراءات التي عن طريقها تقوم الدولة بتخطيط وتحديد الاسعار والتاثير عليها بما يؤمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة[١]. كما تشمل السياسة السعرية بمفهومها الواسع الوسائل المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في هيكل الاسعار ومكوناتها بما في ذلك هيكل التكاليف والرسوم والضرائب غير المباشرة والاعانات التي من شانها التاثير في مستوى السوق. اذن يمكن النظر الى ان السياسة السعرية الزراعية على انها المبادئ والاجراءات والخطط التي تظعها الدولة لتحقيق اهداف انتاجية في القطاع الزراعي واجراء تعديلات على جانبيه النباتي والحيواني بما يخدم مصلحة كل من المنتجين وكذلك المستهلكين.

٢.اهداف السياسة السعرية الزراعية :

[١]) الراوي ،علاء شفيق – محاضرات في السياسة السعرية تم القائها على طلبة الدراسات العليا –ماجستير اقتصاد للعام الدراسي ١٩٨٥-١٩٨٦ غير منشورة .

ان السياسة السعرية الزراعية تعد جزءاً من السياسة الزراعية وهي بالتالي جزء من السياسة الاقتصادية العامة للبلد ، فللسياسة السعرية الزراعية جملة اهداف تسعى الى تحقيقها خدمة للعاملين في القطاع الزراعي بجانبيه (النباتي والحيواني) .ومن اهم تلك الاهداف([٢]):

٢-١.ضمان دخل مجز للمنتجين الزراعيين: لايرتقي الدخل الذي يحصل عليه المزارعين الى مستوى ما يحصل عليه العاملون في القطاعات الاخرى من دخول، ويعود السبب الى ان المنتجين الزراعيين يبيعون منتجاتهم في سوق منافسة تامة ويشترون مستلزماتهم من سوق محمي وشبه احتكاري وذلك بسبب طبيعة السلع الزراعية وعدد العاملين في انتاج هذه السلع لذلك يستحق المزارع حماية تعويضية عن طريق دعم الاسعار الزراعية في مستوى اعلى من اسعار السوق المنافسة طويلة المدى.

٢-٢.حماية المزارعين من التقلبات السعرية: ان الاسعار الزراعية حساسة جدا لتغييرات العرض والطلب حيث ان توفر لمحصول ما وهبوط في مستوى الطلب يؤدي الى هبوط الاسعار وبالتالي تخفيض مستوى الدخل الزراعي لذلك لابد من وجود سقف سعري ادنىFloor price يقترب من مستوى السعر الذي يوقف الخسارة ليعطي المزارع درجة من الضمان واستقرار الاسعار.

٢-٣.التحكم في مستوى الانتاج : ان التسعير المسبق للمنتجات الزراعية ووجود سعر دعم يعلن مقدما يكون دليل للمزارعون لتعديل مستوى استخدام مواردهم بما يتفق والتغيرات في مستوى الطلب لان الاسعار الزراعية تخضع الى لايقين عالي فلايتمكن المزارعون من تخطيط انتاجهم مقدما وبذلك تتوافق الكميات المنتجة مع مستوى الطلب الاستهلاكي.

٢-٤. ان السياسة السعرية الزراعية اداة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية ان تطبيق السياسة السعرية الزراعية بشكلها المتقن يودي الى استقرار الاسعار الزراعية لاسيما ذات المساس المباشر في حيات الناس كمحاصيل الحبوب فضلا عن تشجيع المنتجين على زيادة الانتاج واستعمال الوسائل التقنية الحديثة يؤدي الى توفير عملة صعبة للبلد حيث يعتبر ذلك مظهر من مظاهر التنمية الاقتصادية.

كما وان هناك اهدافاً اخرى غير المذكورة اعلاه منها ترشيد الاستهلاك وتقليل هدر الموارد والتقليل من الاستيراد الغير مبرروتشجيع الصادرات اضافة الى اتخذ قرارات مستقبلية من خلال التنبؤ بالقيم الحالية. مما سبق يمكن اعتبارالاهداف السابقة مبررات لتدخل الدولة ،عن طريق سياستها السعرية الزراعية ، بالنسبة لتسعير المنتجات الزراعية في مختلف البلدان لاهميتها عن باقية المنتجات الاخرى كونه تمس حياة المنتجين الزراعيين والمستهلكين وما يتعلق بالامن الغذائي للبلد وان العمل على تحقيق هذه الاهداف له غاية في الاهمية في مجال التنمية الاقتصادية للبلدان.

٣. سياسات دعم المنتجات الزراعية في العراق:

هناك صلة وثيقة بين سياسة الدعم والسياسة السعرية حيث تسعى البلدان الى تحقيق صيغ وبرامج مختلفة لدعم المنتجات الزراعية(النباتية والحيوانية) من اجل تحقيق مستوى يتلاءم والضروف الاقتصادية للافراد والوحدات الانتاجية من اجل تحقيق مستوى معاشي وانتاجي يتلاءم

---

[٢]) الزوبعي،عبد الله علي، *تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠) القمح انموذج تطبيقي* – اطروحة دكتوراه– كلية الزراعة ،جامعة بغداد ، العراق ١٩٩٥ ص٦.

واهداف السياسة الاقتصادية فبرامج الدعم لاتنفصل عن السياسات الاقتصادية الاخرى وذات علاقة معها. ولسياسة الدعم ثلاث غايات رئيسة تسعى الى تحقيقها وهي خفض الاسعار النسبية بطريقة تسهم في اعادة توزيع الدخول اولا،وتحقيق استقرارفي مستوى الاسعارمع الاجور ثانيا، وتحسين مستوى الانتاج الغذائي للسكان ثالثا، كما يساهم الدعم في استمرار المنتجين في انتاجهم لتحقيق زيادة في العرض وايجاد فائض للتصدير([٣]). ويتم دعم المنتجات الزراعية عن طريق احد الاجرائين الآتيتين:

٣-١. دعم سعر المنتوج النهائي:يؤدي هذا الاجراء دورمهم في استمرار المنتجين الزراعيين في انتاجهم وتحقيق زيادة في جانب العرض وبالتالي زيادة في الدخل الزراعي ،فقد قامت الدولة اثناء الحصار بتحديد اسعار تشجيعية لبعض المحاصيل الزراعية المهمة في حياة المواطنين مثل (القمح، الشعير، الشلب) والاعلان عنها مسبقا لغرض تشجيع المنتجين نحو تلك السلع لزيادة الكميات المعروضة منها كاجراء وقائي ضد اثار الحصار[٤]،كما قامت بتوزيعها على المستهلك النهائي ضمن البطاقة التموينية باسعار تقل بشكل كبير عن اسعار السوق ويعد هذا السلوب ضمن سياسة دعم سعر المستهلك من اجل توفير السلعة ومنع الاحتكار.ومن الانتقادات الموجهة الى هذه السياسة انها قد تودي الى رفع اسعار المنتجات واثقال كاهل الخزينة من خلال المبالغ المدفوعة للدعم .

٣-٢. دعم اسعارمستلزمات الانتاج:الغرض من هذا الاجراء زيادة الانتاجية الزراعية عن طريق تكثيف عناصر الانتاج في وحدة المساحة وبالتالي زيادة الانتاج،فتقوم الدولة بتوفير مدخلات الانتاج (كالاسمدة للبذور،الافرا ،الاعلاف والادوية...) وبيعها الى الفلاحين باسعار مناسبة تقل عن اسعار السوق. فمثلا قامت الدولة وايضا اثناء الحصار باستيراد مستلزمات الانتاج وبيعها الى المنتجين الزراعيين باسعار مناسبة تقل عن اسعار السوق وخصوصا السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية لغرض تشجيع انتاجها، وايضا قامت الدولة نهاية التسعينات بدعم اسعار مستلزمات الانتاج الحيواني وخاصة مشاريع الدواجن عن طريق البرنامج الوطني لتاهيل قطاع الدواجن فقامت باستيرادالافرا والاعلاف والادوية البيطرية ومن ثم بيعها الى المنتجين بالسعر التحاسبي عن طريق احتساب سعر شراء الدولار المستخدم في شراء المدخلات مقابل ١٠٠دينار عراقي مقارنتا بسعر الدولار في السوق ([٥]) فادى ذلك الى زيادة الانتاج كما سنلاحظ ذلك في المبحث القادم، وتم بيع كميات كبيرة من البيض ولحم الدجاج في الاسواق والجمعيات وباسعار مناسبة للمستهلك.وهي لاتخلو من العيوب منها الهدر الذي يحصل في الموارد .

فمن المجدي اقتصاديا اتباع توليفة مناسبة من السياستين تعمل على دعم اسعار المدخلات الانتاجية بشكل يضمن زيادة انتاجها وعدم زيادة الاسعار الى حد يضر المستهلكين.

٤.واقع الانتاج الحيواني في العراق:

تحظى المنتجات الحيوانية المتمثلة بـ(اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والحليب والبيض)باهمية كبيرة حيث تعد من الانماط الاستهلاكية المرغوبة من قبل جميع شرائح المجتمع وكونها الغذاء الكامل لكافة الفئات العمرية كونها تحتوي على البروتين الحيواني اللازم لنمو جسم الانسان.لذلك قبل ان

---

[٣]) كنعان ،ندى عبد الحسين ،، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لانتاج واستهلاك الشعير في العراق- رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،بغداد،العراق ١٩٩٨ص٢١.

6)جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،السياسات الزراعية العربية في عقدالتسعينات،(جمهورية العراق)الخرطوم ٢٠٠١ص١١٧

[٥]) الوائلي،سرمد علي حسين،تحليل اقتصادي لتاثير السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،جامعة بغداد،العراق ٢٠٠٤ ص٥٣.

ندرس اثار السياسة السعرية الزراعية عن طريق قياس وتحليل معاملات الحماية على المنتجات الحيوانية ،فلابد من التطرق الى واقع انتاج السلع الحيوانية في العراق وتطور انتاج كل سلعة من السلع المدروسة على حدة وخلال مدة الدراسة(١٩٨٥-٢٠٠٧).والجدول (١) يبين الكميات المنتجة من السلع المدروسة مع اقيامها فعن طريق الجدول نلاحظ ان انتاج اللحوم الحمراء قد اتسم بالتذبذب خلال الثمانينيات وانخفض خلال التسعينياتبسبب ظروف الحصار نذاك حتى وصل انتاج البلد الى أدنى مستوى خلال عام ١٩٩٨ فبلغ(٥٠)الف طن حيث كان توجه البلد منصب نحواعادة تاهيل مشاريع الدواجن ،وفي نهاية التسعينات اخذ انتاج اللحوم الحمراء يزداد بشكل مستمر فوصل الى اعلى مستوى له خلال المدة خلال عام ٢٠٠٧ فبلغ (١٣٩)الف طن.

وبالنسبة للحوم الدجاج والتي تعد من السلع الغذائية المهمة في سلة المستهلك والتي اخذ الطلب يزداد عليها بشكل كبير مؤخرا ،فقد زاد انتاج البلد خلال الثمانينات من الدجاج حتى وصل الانتاج الى اعلى مستوى له خلال عام ١٩٨٩ فبلغ(٢٢١)الف طن ،وقد اشارة بعض المصادر الى ان البلد قد وصل الى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي خلال تلك المدةحيث مثل الانتاج المحلى ٨٠% من المتاح للاستهلاك ووصل نصيب الفرد العراقي من لحوم الدجاج الى ١٥ كغم سنويا مقارنة بـ ٢٣ كغم في الولايات المتحدة و٨كغم سنويا في الدنيمارك على سبيل المثال([٦]). وخلال التسعينيات انخفظ انتاج الدجاج بشكل كبير وتعرضت صناعة الدواجن الى الانهيار بسبب الحصار الا ان الدولة تمكنت من تاهيل قطاع الدواجن بعد عام ١٩٩٧ حيث زاد الانتاج خلال تلك المدةثم اخذ الانتاج بالانخفاض بعد عام ٢٠٠٢ حتى وصل الى(٤٠) الف طن عام ٢٠٠٧كما مبين في الجدول (١) .

اما بالنسبة للحوم الاسماك والتي يكثر الطلب عليها خلال المناسبات وايام الجمع،فقد كانت الكميات المنتجة قليلة اذا ما قورنت بالكميات المنتجة من الدجاج واللحوم الحمراء واتسم الانتاج المحلي منه بالتذبذب خلال المدةالمدروسة حيث وصل الى ادنى مستوى له خلال عام ١٩٩٠ فبلغ (١٨) الف طن وبلغ اعلى انتاج له عام ٢٠٠٦ (٥٧)الف طن .

وبالنسبة لانتاج الحليب وكذلك البيض والتي تعتبر من السلع الضرورية في حيات المواطنين حيث تستهلك اثنا وجبة الفطورفقد كان انتاج البلد منهما يتسم بالتذبذب ايضا خلال المدةالمدروسة اعتمادا على ظروف البلد ومتطلبات الانتاج والاستهلاك لتلك السلع، حيث يزداد الانتاج خلال الثمانينات وينخفض خلال التسعينات وفي نهاية التسعينيات يبدا بالارتفاع التدريجي كما موضح ذلك في الجدول (١).

جدول (١)
كميات وقيم المنتجات الحيوانية في العراق للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٧)

الكمية(الف طن) القيمة (مليون دينار)

السنوات	اللحوم الحمراء		لحوم الدجاج		الاسماك		الحليب		البيض(مليون بيضة)	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٨٥	٩٠	٢٦٨.٢	١٧٦	١٤٨	٤٨	٥٥	١٦٥	٧٦	١٢٢٩	٥٢
١٩٨٦	٩٦	٣٠٣.٣	١٩٨	١٧٢.٣	٤٠	٦٣.١	٦٦	٤٢	١٦٣٦	٧٨
١٩٨٧	٨٧	٣٣٨	١٨٠.٧	١٨٢	٢٠	٦٨.٤	١٩٥	١٠٧	١٤٨٢	٧٦
١٩٨٨	٦٩	٢٨١	١٨٨.٧	٣٣٢	٢٦	٨١	١٨٩	١٢٤	١٤٩٢	١١٨
١٩٨٩	٩٥	٤٨٣	٢٢١.٤	٣٤٩	٢٣	٧٢.٤	٢١٤	١١٢	١٨٣٧	١٢٧
١٩٩٠	٨٧	٥٤٥.١	١٩٢	٤٥٤.٣	٢٣	٧٧.٢	٣٧٥	٤٩٣	١٦٣١	١٣٧.١
١٩٩١	٥٥	٦٥٩	٢٩	٢٤٥	١٨	١١٦	٧٥	٥٧.٢	٣٦٢	١٢٧
١٩٩٢	٧٤	٢٠٤٨.٣	٤٥	١٠٠٠.٣	٢٣	٣٦٥.٢	٤٩	٤٣٩.٢	١٠٤٦	٨٦٥
١٩٩٣	٨٩	١٠١٠٣	٥٠	٢٥٨٠.٣	٢٥	٩٥٩	٦٦	٢٤٣١	٨٥٩	٢٤٢٢

[٦]) جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سبق ذكره ص١٠٥

١٩٩٤	٨٤	٢٨٨٠٧	٣٤	١٧٧٦٣.٤	٢٦	٤١٦٣.١	٩١	١١٢٣٠	٩٨٩	١٩٩٨٣
١٩٩٥	٧٣	٨٧٣١٧	٤٤.٥	٦٦٥٣٥	٣٠	٢٢١٣٤	٨٣	٥٥٦٠٤.٢	١٠١٥	٥٣٨٥٩.٢
١٩٩٦	٦٠	٧٤٩٩١	٣٨	٤٩٥٤٢	٣٨	٣٣٧١٨.٤	٦٧	٤٦٠٥٦.٣	١٠٢٩	٤٩٩٣٣
١٩٩٧	٥٢	٩٩٢٨٢.٢	٤٣	٧٢٢٢٠.١	٤٠	٤٨١٥٥	١٠٥	١٠٥٨٤٠	١٠٨١	٥٢٢٤١.٢
١٩٩٨	٥٠	١٢٧٤٩١.٣	٤٦	٧٧١٨٨	٢٧	٤٤٠٠٨	١٢٣	١١٣٨٦٨	١١٠٥	٥٥٥٤٢
١٩٩٩	٥٥	١٣٢٧٨٠	٤٩	٥٨٦٥٩	٣١	٤٥٥٣٣	١٦١	٢٠٦٩٢٦	١١٥٠	٥٠٤٥٩
٢٠٠٠	٧٠	١٥٧٦٣٦	٧٤	٧٧٢٠٢	٢٨	٤٨٨٤١	٢٣٦	٢٩٤٧٢٤.٤	١٠٨٨	٥٠٩٥٣
٢٠٠١	٦٦	١٨٧٠٨٠	١٠٨	١٢٩٩٣٣	٢٧	٥٢٩٧٥	٣١٩	٤١٥٢١٠	١١٧٨	٤٢٣٦٠
٢٠٠٢	٩٩	٢٥٢٣٧٢.٤	١٢٣	١٧٣٩١٧.٣	٤٧	٩٧٨١٤	٤٠٣	٥٤٧٨٣٣	١٢٤٩	٧١٨٠٨.٢
٢٠٠٣	١٣١	٣٣٣٤٣٩	٥٣	٦٣٨٥٩	٢١	٤٠٥٠٩	٢٥١	٣٢٧١٣٧	٦٠٤	٣٣٨٢٣
٢٠٠٤	١٣٢	٣٤٨٨٧٦	٤٦	٧١٠١٢	١٩	٣٧٨٢٣	٢٥٣	٣٣٤٢٩٧.٣	٩٦٤	٥٧٠٠٩
٢٠٠٥	١٣٤	٣٤٥١٨٤	٦٠	١٠٧٤١٧.٤	٣٥	٧٠٠١٢	٢٥٧	٣٤١٢١٠.٣	١٠٣٤	٧٢١٩٠
٢٠٠٦	١٣٦	٣٥١٥٦٠	٥٦	١٢٣٨٨٥	٥٧	١١٢٤٨٠	٢٦٢	٣٤٥١٤١.٣	٩٣٢	٩٣٨١٤
٢٠٠٧	١٣٩	٣٦١١٦٨.٣	٤٠	١٠٦٩٠٢	٥٥	١٠٩٣٤٠	٢٦٧	٣٥٢٩٧٤	٨٠٨	٨٢٧٣٦.٢

المصدر:وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية ،الموازين السلعية للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٢).

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،دائرة الاحصاء الزراعي للمدة(٢٠٠٣-٢٠٠٧) تقديرات اولية .**

الفصل الثاني
قياس وتحليل معاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية في العراق

١.مفهوم معاملات الحماية Protection Coefficients:

بينا سابقا ان السياسة السعرية الزراعية تسعى الى تحقيق العديد من الاهداف التنموية وبذلك تكون مهمتها كيفية تقدير كفاءة النظام السعري الذي تقدر كفاءته عن طريق المقارنات السعرية حيث يجب اولا معرفة مجموعة الاسعار الكفوءة البديلة والتي والتي سوف تكون دليل للكفاءة ،والتي تعكس تكاليف الفرص البديلة وعندما تحول هذه القيم للعملة المحلية فانها ستدعى بالاسعار الحدودية والتي هي عبارة عن تكاليف الفرص البديلة للسلع المتاجر بها في الاسواق العالمية فعملية التسعير حسب تكاليف الفرص البديلة تعكس الندرة النسبية وتؤدي الى الكفاءة([٧]) .

وتستخدم معاملات الحماية لمقارنة الاسعار المحلية بالاسعار الاجنبية (الحدودية) حيث تحدد هذه المعاملات كلا من التركيب الضمني من الضرائب والاعانات وكذلك توضيح اختلافات حوافز سياسة الدعم السعرية والحوافز التي توفرها سياسة التجارة الخارجية .وتساعد هذه المعاملات في تحديد اذاكانت حوافز سياسة الدعم السعرية تحقق اهداف تنموية للقطاع الزراعي وتوجيه الاستثمارات الحكومية وحوافز القطاع الخاص للحصول على استخدام كفوء للموارد، وتوضح هذه النسب السعرية (معاملات الحماية) المدى الذي تحمى به سياسة الدعم السعرية المنتجين المحليين من التاثير المباشر للاسواق الخارجية وتخلق حوافز للانتاج او الاستهلاك المحلي ،وبذلك تكون هذه المعاملات كدليل لتقييم طبيعة الاسعار الرسمية([٨]).

٢.معامل الحماية الاسمي (NPC) Nominal Protection Coefficient:

كما وضحنا سابقا ان معامل الحماية الاسمي عبارة عن نسبة بين سعر السلعة المحلي وسعرها الحدودي، وبينا سابقاان السعر الحدودي عبارة عن السعر في السوق العالمي محول بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف وهنا اذا كان سعر الصرف المستخدم هو الرسمي فيكون معامل الحماية الامحسوب هو معامل الحماية الكلي ولكون سعر الصرف الرسمي يختلف عن سعر الصرف الحقيقي او التوازني كما مبين في الجدول (١) في الملحق لذلك يجب في هذه الحالة استخدام سعر الصرف التوازني الذي يمثل تكاليف الفرص البديلة في تحويل السعر الحدودي الى العملة المحلية وبذلك يطلق عل معامل الحماية المحسوب بمعامل الاحماية الاسمي الصافي . ويتم حساب معامل الحماية الاسمي الصافي حسب العلاقة التالية[٩]:

$$NetNPCi = \frac{Pdi}{Pbbi} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ان Net NPCi:معامل الحماية الاسمي الصافي للسلعة المعنية خلال السنةi.

Pdi:السعر المحلي للسلعة خلال السنةi.

Pbbi: السعر الحدودي المحول باستخدام سعر الصرف الظلي او التوازني خلال السنةi.

---

[7]) Little and Mirrlees, Project appraisal and Planning for Developing Countries, p. 154.

[٨]) الزوبعي، عبد الله علي، *تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق* ،مصدر سبق ذكره ص١١٠

[٩]) Tsakok,I,Agricultural price policy, Ithaca (1990) p184.

اذن لابد من توفر الاسعار المحلية واسعارها الحدودية بعد تحويلها الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف التوازني واضافة تكاليف النقل من الحدود الى بغداد . وياخذ معامل الحماية الاسمي الصافي المحسوب مدى من القيم العددية فاذا كانت قيمته اكبر من الواحد فهذا يعني ان المنتجين المحليين او الوسطاء سيستلمون اسعار اعلى بوجود سياسة التدخل الالسعرية للدولة مقارنتا بالوضع قبل التدخل ويدعى هذا النوع بالحماية الايجابية للمنتج بينما تكون حماية سلبية للمستهلك.

اما اذا كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي اقل من الواحد فيكون تفسيره بالنسبة للمنتج والمستهلك عكس الحالة اعلاه حيث ستكون الحماية او تدخل الدولة سلبيا للمنتج وايجابي للمستهلك اما اذا كان معامل الحماية مساوياً للواحد فتكون الحماية متعادلة بالنسبة للمنتج والمستهلك.

واعتمادا على ماسبق يمكن حساب معاملات الحماية الاسمية الصافية للسلع المدروسة (اللحوم الحمراء ،الدجاج، الاسماك،الحليب ،البيض) كلا على حدة ومبينة قيمها وحسب الاسعار المحلية والحدودية المعدلة لكلفة النقل وسعر الصرف التوازني وبالعادلة (١) كما في الجداول (٢، ٣، ٤، ٥، ٦) على التوالي خلال مدة الدراسة(١٩٨٥-٢٠٠٧).

حيث يبين الجدول (٢)قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية للحوم الحمراء في العراق ويتضح لنا من تلك القيم انها اكبر من الواحد لاغلب سنوات الدراسة ماعدا السنوات(٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥) فقط حيث كانت قيم معامل الحماية لها اقل من الواحد الصحيح أي ان هناك تحفيزاً من قبل الدولة لمنتجي اللحوم الحمراء وعدم تحفيز للمستهلك المحلي لتلك السلعة ماعدا السنوات المذكورة اعلاه حيث كانت الحالة عكس ذلك أي ان الستهلكين للحوم الحمراء حصلو على دعم الدولة خلال السنوات اعلاه فقط.

والجدول (٣) يبين قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية للحوم الدجاج وتشير قيم تلك المعاملات الى انها كانت اقل من الواحد في معظم سنوات الدراسة ما عدا الاعوام (٨٨، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) حيث كانت اكبر من الواحد، أي ان هناك دعماً وتحفيزاً لمستهلكي لحوم الدجاج في القطر اكثر من المنتجين لتلك السلعة عدا السنوات التي ذكرة اعلاه فقد حصل خلالها منتجو لحوم الدجاج على دعم الدولة في ظل سياسة التدخل السعرية .

اما بالنسبة للحوم الاسماك فقد كانت قيم معامل الحماية الاسمي الصافي المبينة في الجدول (٤) اقل من الواحد لمعظم سنوات الدراسة عدا المدة المحصورة بين (٢٠٠٠-٢٠٠٧) كانت فيها قيم المعامل اكبرمن الواحد أي ان هناك دعماً ايضا لمستهلكي لحوم الاسماك اكثر من المنتجين ماعدا المدة(٢٠٠٠-٢٠٠٧)فقد حصل المنتجون عن طريقها على الحماية اكثر من المستهلكين.

وبالنسبة لمعاملات الحماية الاسمية الصافية للحليب المبينة في الجدول (٥) انها كانت اقل من الواحد الصحيح لاغلب سنوات الدراسة عدا السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) حيث ان الحماية كانت للمستهلكين اكثر من المنتجين لسلعة الحليب ماعد السنوات التي ذكرة اعلاه فقد حصل منتجو الحليب عل الحماية في ظل سياسة التدخل السعرية.

واخيرا بالنسبة لبيض المائدة فقد كانت قيم معاملاته الاسمية الصافية المبينة في الجدول (٦) كانت قيمها ايضا اقل من الواحد الصحيح لمعظم مدة الدراسة ماعدا الاعوام(٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) فقط حصل منتجو بيض المائدة على الحماية السعرية فيها.

ومن الجدير ان نذكر هنا ايضا انه كلما كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي لأي سلعة اقل من الواحد الصحيح هذا يعني تعرض المنتج الى ضرائب غير مباشرة عن طريق تاثيرات سياسات اخرى بشكل غير مباشر مثل سياسة سعر الصرف للعملة المحلية ،وبذلك فان منتجي السلع الحيوانية قد تعرضو الى تلك الضريبة الغير مباشرة لاغلب سنوات الدراسة ولكل سلعة ماعد السنوات التي ذكرة فقد كانت تلك الضريبة موجهة نحو المستهلكين ،وبالنسبة لنتجي اللحوم الحمراء فانهم لم يتحملو تلك الضريبة ولاغلب سنوات الدراسة وبذلك فقد تلقو دعما اكثر من باقي منتجي السلع الاخرى نتيجة سياسة التدخل السعرية اما بالنسبة للسلع الاخرى فقد كانت الحماية موجهة لصالح المستهلكين.

جدول (٢)
معاملات الحماية الاسمية الصافية للحوم الحمراء حسب الاسعار المحلية والحدودية المعدلة في العراق للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٧)

السنوات	السعر المحلي (سعر الدولة) (دينار /كغم)	السعرالحدودي المعدل لكلفة النقل وسعرالصرف التوازني (دينار /كغم)	معامل الحماية الاسمي الصافي للحوم الحمراء
١٩٨٥	٣	٢	١
١٩٨٦	٣	٢	١ ٤
١٩٨٧	٤	٣	١ ٣
١٩٨٨	٤	٣	١ ١
١٩٨٩	٥	٣	١ ٥
١٩٩٠	٦	٣	١ ٦
١٩٩١	١٢	١٣	٠ ٨
١٩٩٢	٢٧	٤٥	٠ ٦
١٩٩٣	١١٣	٨٢	١ ٣
١٩٩٤	٣٤٣	١٦٨٧	٠
١٩٩٥	١١٩٦	١٢٣٠	٠ ٩
١٩٩٦	١٢٥٠	٤٦٠٣	٠ ٢
١٩٩٧	١٩٠٩	١٢٨١	١ ٤
١٩٩٨	٢٥٥٠	١٤٠٨	١ ٨
١٩٩٩	٢٤١٤	١٥٠٥	١
٢٠٠٠	٢٢٥٢	١٦٠٥	١
٢٠٠١	٢٨٣٥	١٦٥٠	١ ٧
٢٠٠٢	٢٥٤٩	١٦١٠	١ ٥
٢٠٠٣	٢٥٤٥	١٥٧٢	١ ٦
٢٠٠٤	٢٦٣٤	١١٦٤	٢ ٢
٢٠٠٥	٢٥٧٦	١٢٠٨	٢ ١
٢٠٠٦	٢٥٨٥	١٢١٥	٢ ١
٢٠٠٧	٢٥٩٨	١٠٩٠	٢ ٣

المصدر :احتسبت الاسعار المحلية لكافةالسلع اعتمادا على بيانات الجدول (١)في الفصل الاول بقسمة القيمة على الكمية.
- الاسعار الحدودية احتسبت اعتمادا على الجداول (١و٢و٣ بالملحق) ولكافة السلع حسب الصيغة التالية:

السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل وسعر الصرف التوازني =(السعر الحدودي للسلعة(cif) +كلفة النقل من الحدود الى بغداد(بالعملة المحلية) معامل التحويل القياسي.وللتفاصيل يراجع(الزوبعي، عبد الله علي، تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية لمحاصيل الحبوب الرئيسة في العراق ، مصدر سبق ذكره ص١٧٧- ١٧٩).

جدول (٣)
معاملات الحماية الاسمية الصافية للحوم الدجاج حسب الاسعار المحلية والحدودية المعدلة في العراق للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٧)

السنوات	السعر المحلي (سعر الدولة) (دينار /كغم)	السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل وسعر الصرف التوازني (دينار /كغم)	معامل الحماية الاسمي الصافي للحوم الدجاج
١٩٨٥	٠	١	٠ ٥
١٩٨٦	٠	١	٠ ٥
١٩٨٧	١	١	٠ ٧
١٩٨٨	١	١	١ ٦
١٩٨٩	١	١	٠ ٩
١٩٩٠	٢	٣	٠ ٧
١٩٩١	٨	٩	٠ ٨
١٩٩٢	٢٢	١٧٧	٠ ١
١٩٩٣	٥١	٧٧	٠ ٦
١٩٩٤	٥٢٢	١٢٩١	٠
١٩٩٥	١٤٩٥	١٤٦٥	١ ٠
١٩٩٦	١٣٠٣	١١٥٠	١ ١
١٩٩٧	١٦٧٩	١٩٩٣	٠ ٨
١٩٩٨	١٦٧٨	١٣٣٣	١ ٢
١٩٩٩	١١٩٧	١٦٣٥	٠ ٧
٢٠٠٠	١٠٤٣ ٣	١٥٠٩ ٥	٠ ٦٩
٢٠٠١	١١٩٢	١٦٢٠	٠ ٧
٢٠٠٢	١٤١٤	١٦٣٠	٠ ٨
٢٠٠٣	١٢٠٥	١٥٣٣	٠ ٧
٢٠٠٤	١٥٤٣	١١٥٧	١ ٣
٢٠٠٥	١٧٩٠	١٢٠٣	١ ٤
٢٠٠٦	٢٢١٢	١٢٠٠	١ ٨
٢٠٠٧	٢٦٧٢	١٠٨٣	٢ ٤

المصدر : احتسبت كما في الجدول (٢)

جدول (٤)
معاملات الحماية الاسمية الصافية للاسماك حسب الاسعار المحلية والحدودية المعدلة في العراق للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٧)

السنوات	السعر المحلي (سعر الدولة) (دينار /كغم)	السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل وسعر الصرف التوازني (دينار /كغم)	معامل الحماية الاسمي الصافي للاسماك
١٩٨٥	١	٢	٠ ٤
١٩٨٦	١	٣	٠ ٤
١٩٨٧	٣	٣	٠ ٩
١٩٨٨	٣	٣	٠ ٩
١٩٨٩	٣	٣	٠ ٩
١٩٩٠	٣	٥	٠ ٦
١٩٩١	٦	١٨	٠ ٣
١٩٩٢	١٥	٥١	٠ ٣
١٩٩٣	٣٨	٣٠٧	٠ ١
١٩٩٤	١٦٠	٩٨٩	٠ ١
١٩٩٥	٧٣٧	٢٩٦٠	٠ ٢
١٩٩٦	٨٨٧	١٤٧٣	٠ ٦
١٩٩٧	١٢٠٣	١٧٥٥	٠ ٦
١٩٩٨	١٥٧١	٣٧٤٤	٠ ٤
١٩٩٩	١٤٦٨	٤٢١٠	٠ ٣
٢٠٠٠	١٧٤٤	١٦٢٨	١ ٠
٢٠٠١	١٩٦٢	١٤٤٠	١ ٣
٢٠٠٢	٢٠٨١	٢٠٢٥	١ ٠
٢٠٠٣	١٩٢٩	١٦٤٢	١ ١
٢٠٠٤	١٩٩٠	١٢٣٥	١ ٦
٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٣٥١	١ ٤
٢٠٠٦	١٩٧٣	١٣٠٣	١ ٥
٢٠٠٧	١٩٨٨	١١٨٠	١ ٦

المصدر :احتسبت كما في الجدول (٢)

جدول (٥)
معاملات الحماية الاسمية الصافية للحليب حسب الاسعار المحلية والحدودية المعدلة في العراق للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٧)

السنوات	السعر المحلي (سعر الدولة) (دينار /كغم)	السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل وسعر الصرف التوازني (دينار /كغم)	معامل الحماية الاسمي الصافي للحليب
١٩٨٥	٠	٢	٠ ٢
١٩٨٦	٠	٢	٠ ٢
١٩٨٧	٠	٣	٠ ١
١٩٨٨	٠	٣	٠ ١
١٩٨٩	٠	٣	٠ ١
١٩٩٠	١	٥	٠ ٢
١٩٩١	٠	١٧	٠ ٠
١٩٩٢	٩	٣٠	٠
١٩٩٣	٣٦	١٦٣	٠ ٢
١٩٩٤	١٢٣	١٠١٤	٠ ١
١٩٩٥	٦٧٠	٣٧٥٦	٠ ١
١٩٩٦	٦٨٧	١٤٦٤	٠ ٤
١٩٩٧	١٠٠٨	١١١٨	٠
١٩٩٨	٩٢٥	١٦٥٢	٠ ٥
١٩٩٩	١٢٨٥	٤٤٣٥	٠ ٢
٢٠٠٠	١٢٤٨	١٣٨١	٠
٢٠٠١	١٣٠١	١٤٠٠	٠ ٩
٢٠٠٢	١٣٥٩	١٥٢٥	٠ ٨
٢٠٠٣	١٣٠٣	١٣٩٠	٠ ٩
٢٠٠٤	١٣٢١	١٠٤٢	١ ٢
٢٠٠٥	١٣٢٧	١١٠٧	١
٢٠٠٦	١٣١٧	١٠٩٢	١ ٢
٢٠٠٧	١٣٢٢	٩٨٦	١ ٣

المصدر :احتسبت كما في الجدول (٢)

جدول (٦)
معاملات الحماية الاسمية الصافية لبيض المائدة حسب الاسعار المحلية والحدودية المعدلة في العراق للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٧)

السنوات	السعر المحلي (سعر الدولة) (دينار /١٠بيضة)	السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل وسعر الصرف التوازني (دينار /١٠بيضة)	معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة
١٩٨٥	٠	٠	٠
١٩٨٦	٠	٠	٠ ٨
١٩٨٧	٠	٠	٠ ٧
١٩٨٨	٠	٠	١ ١
١٩٨٩	٠	٠	١ ١
١٩٩٠	٠	١	٠ ٧
١٩٩١	٣	٥	٠ ٦
١٩٩٢	٨	٢٠	٠ ٤
١٩٩٣	٢٨	٢٢	١ ٢
١٩٩٤	٢٠٢	١٧٢	١ ١
١٩٩٥	٥٣٠	٧٠٨	٠ ٧
١٩٩٦	٤٨٥	٥٩٧	٠ ١
١٩٩٧	٤٨٣	٦٤٠	٠ ٧
١٩٩٨	٥٠٢	٨١٢	٠ ٦
١٩٩٩	٤٣٨	٩٦٥	٠ ٤
٢٠٠٠	٤٦٨	٨٢٣	٠ ٥
٢٠٠١	٣٥٩	١٠٦٥	٠ ٣
٢٠٠٢	٥٧٥	٩١٥	٠ ٦
٢٠٠٣	٥٦٠	٩٠٤	٠ ٦
٢٠٠٤	٥٩١	٦٩٦	٠ ٨
٢٠٠٥	٦٩٨	٧٠٠	٠ ٩
٢٠٠٦	١٠٠٦	٧٠٧	١ ٤
٢٠٠٧	١٠٢٤	٦٤٠	١

المصدر :احتسبت كما في الجدول (٢)

٣.معامل الحماية الاسمي الصافي التجميعي للمنتجات الحيوانية:

يمكن حساب معامل الحماية الاسمي الصافي التجميعي للمنتجات الحيوانية عن طرق حساب المعدل الموزون لمجموع معاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية

المذكورة ويكون الوزن هو نسبة قيمة الانتاج السنوي لكل سلعة الى مجموع قيم جميع السلع و تمثل الاخيرة مجموع قيمة الانتاج الحيواني في العراق لكل سنة،وحسب الصيغة التالية[١٠]:

$$NetNPCcereals = \frac{Vm}{GP}..NPCmi + \frac{Vp}{GP}.NPCf + \frac{Vf}{G}.NPCp + \frac{Vmi}{GP}. NPCm + \frac{Ve}{GP} \quad (٢$$

حيث ان:NetNPCcereals : معامل الحماية الاسمي الصافي للمنتجات الحيوانية.
(Vm, Vp, Vf, Vmi, Ve): قيم الانتاج المحلي لكل سلعة (اللحوم الحمراء، الدجاج، الاسماك، الحليب، البيض) على التوالي.
GP: مجموع قيم انتاج السلع(مجموع قيمة الانتاج الحيواني)

وباستخدام المعادلة (٢) واعتمادا على الجداول السابقة (من١-٦)في متن البحث يمكن حساب معامل الحماية الاسمة التجميعي للمنتجات الحيوانية في العراق خلال مدة الدراسة والتي يبينها لنا الجدول (٧) وتشير قيم تلك المعاملات انها كانت اقل من الواحد في معظم سنوات الدراسة ماعدا السنوات(٨٨،٨٩، ٩٣، ٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧)أي انه لم يحصل منتجو السلع الحيوانية في العراق على حماية في ظل السياسة السعرية المتبعة ماعدا السنوات المذكورة والتي حصل المنتجون خلالها على الدعم السعري اكثر من المستهلكين،وبذلك لم يحصل المنتجون على الحماية السعرية خلال مدة الحصار وما قبلها الافي سنوات قليلة بالرغم من انه اتجاه اسعار المنتجات الحيوانية نحو الزيادة خلال سنوات الدراسة حيث ان هذه الزيادة لاتواكب زيادة الاسعار الحدودية فهي ليست زيادة حقيقية وانما عن طريق تاثير السياسات المتداخلة الاخرى كالسياسة الانتاجية فمثلاً يعاني الانتاج الحيواني من ارتفاع تكاليف الانتاج وكذلك النقل والخزن.... وايضا سياسة سعر الصرف بسبب هبوط قيمة الدينار العراقي، وخلال عام ٢٠٠١ وما بعدها حصل منتجو السلع الحيوانية على دعم الاسعار اكثر من المستهلكين حيث بدات تزداد قيم معامل الحماية الاسمي التجميعي للمنتجات الحيوانية. أي انه خلال فترة الحصار حيث انخفضت قيمة الدينار العراقي واتجاه المستوي العام للأسعار نحو الزيادة مما اتجهت الحكومة نحو دعم اسعار المستهلكين اما في نهاية التسعينات وبعد تحسن وضع الاقتصاد العراقي تدريجيا عن طريق تحسن قيمة الدينار العراقي واصدار العملة الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ وتحسين دخول المستهلكين فلابد من انتهاج سياسة دعم لصالح المنتجين وتحفيزهم على زيادة الانتاج لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد على المنتجات الحيوانية وخصوصا في السنوات الاخيرة.

جدول (٧)
معامل الحماية الاسمي الصافي التجميعي للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)

السنوات	معامل الحماية الاسمي الصافي المرجح للحوم الحمراء	معامل الحماية الاسمي الصافي المرجح للدجاج	معامل الحماية الاسمي الصافي المرجح للاسماك	معامل الحماية الاسمي الصافي المرجح للحليب	معامل الحماية الاسمي الصافي المرجح للبيض	معامل الحماية الاسمي الصافي للمنتجات الحيوانية
١٩٨٥	٠ ٥٨	٠ ١٣	٠ ٠٤	٠ ٠٢	٠ ٠٦	٠ ٨٥
١٩٨٦	٠ ٦٦	٠ ١٣	٠ ٠٤	٠ ٠١	٠ ٠٩	٠ ٩٦

[١٠] الزوبعي ،عبد الله علي ،تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية لمحاصيل الحبوب الرئيسية في العراق ،مجلة الزراعة العراقية (عدد خاص) مجلد ٤، عدد٢ ١٩٩٩ ص١٧٨

١٩٨٧	٠ ٥٨	٠ ١٨	٠ ٨٣	٠ ٠٢	٠ ٠	٠ ٩٤
١٩٨٨	٠ ٣٣	٠ ٥٨	٠ ٠٧	٠ ٠٢	٠ ١٤	١ ١٦
١٩٨٩	٠ ٦٥	٠ ٢٨	٠ ٠٦	٠ ٠١	٠ ١	١ ١٤
١٩٩٠	٠ ٥	٠ ٢٠	٠ ٠٢	٠ ٠٦	٠ ٠٥	٠ ٨٨
١٩٩١	٠ ٤٨	٠ ١٧	٠ ٠٣	٠ ٠٠	٠ ٠	٠ ٧٧
١٩٩٢	٠ ٢٦	٠ ٠٢	٠ ٠٢	٠ ٠٢	٠ ٠٧	٠ ٤١
١٩٩٣	٠ ٧٥	٠ ٠٩	٠ ٠٠	٠ ٠٢	٠ ١٦	١ ٠٤
١٩٩٤	٠ ٠	٠ ٠٨	٠ ٠٠	٠ ٠١	٠ ٢٨	٠ ٤٦
١٩٩٥	٠ ٢٩	٠ ٢٣	٠ ٠١	٠ ٠٣	٠ ١٤	٠ ٧
١٩٩٦	٠ ٠	٠ ٢	٠ ٠	٠ ٠٨	٠ ١٥	٠ ٦٢
١٩٩٧	٠ ٣٩	٠ ١٦	٠ ٠٨	٠ ٢٥	٠ ١٠	٠ ٩٩
١٩٩٨	٠ ٥٥	٠ ٢٣	٠ ٠٤	٠ ١٥	٠ ٠٨	١ ٠٦
١٩٩٩	٠ ٤	٠ ٠٨	٠ ٠٣	٠ ١٢	٠ ٠٤	٠ ١٦
٢٠٠٠	٠ ٣٥	٠ ٠٨	٠ ٠٨	٠ ٤٢	٠ ٠٤	٠ ٩٨
٢٠٠١	٠ ٣٨	٠ ١١	٠ ٠٨	٠ ٤٦	٠ ٠١	١ ٠٧
٢٠٠٢	٠ ٣٤	٠ ١٣	٠ ٠٨	٠ ٤٢	٠ ٠	١ ٠٣
٢٠٠٣	٠ ٦٧	٠ ٠٦	٠ ٠٥	٠ ٣٨	٠ ٠٢	١ ٢
٢٠٠٤	٠ ٩٢	٠ ١١	٠ ٠٧	٠	٠ ٠٥	١ ٦٦
٢٠٠٥	٠ ٧٨	٠ ١٧	٠ ١١	٠ ٤٣	٠ ٠٧	١ ٥٨
٢٠٠٦	٠ ٧٢	٠ ٢٢	٠ ١٦	٠ ٤٠	٠ ١	١ ٦٥
٢٠٠٧	٠ ٨٤	٠ ٢٦	٠ ١٨	٠ ٤٦	٠ ١٣	١ ٨٨

المصدر :احتسب من قبل الباحث اعتمادا على الجداول السابقة بالمتن

الاستنتاجات والتوصيات:

١.الاستنتاجات :

لقد تم التوصل من خلال البحث الى بعض الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

١. **بينت الدراسة تاثيرات السياسة السعرية الزراعية على تحفيز كل من الانتاج والاستهلاك والاثار المتداخلة للسياسات الاقتصادية الاخرى مثل السياسات الانتاجية اضافة الى سياسة سعر الصرف للعملة المحلية حيث بدى تاثير تلك السياسات واضحا علي دعم اسعار المنتجات الحيوانية في العرق.**
٢. **وعلى الرغم من وجود زيادة في اسعار المنتجات الحيوانية المحلية وخاصة خلال فترة الحصار فقد وجد عن طريق النتائج الرياضية ان هذه الاسعاراقل من الاسعار العالمية**

(الاسعار الحقيقية والظلية) الابعد نهاية التسعينات حيث اتجهت اسعار المنتجات الحيوانية لصالح المنتجين.

٣. عن طريق نتائج قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية للسلع المدروسة وجد انه فقط منتجو اللحوم الحمراء قد حصلو على الحماية السعرية اكثر من باقي منتجي السلع الاخرى التي كان الحماية فيها موجهة نحو المستهلكين وهذا يخالف ما جاء في فرضية البحث من ان منتجي السلع الحيوانية قد حصل جميعهم على الدعم.

٤. ظهرعن طريق نتائج قيم معامل الحماية الاسمي التجميعي للمنتجات الحيوانية ان الدولة وبسبب ضروف الحصار قامت بدعم المستهلكين خلال فترة التسعينات وبعد انتهاء اثار الحصار عن طريق تحسن وضع الدينار العراقي واستقرار الاسعار وتحسن مستوى الدخول وجهت الدولة دعمها نحو المنتجين عن طريق سياستها السعرية المتبعة لغرض تحفيزهم على الانتاج.

٢.التوصيات

عن طريق الاستنتاجات السابقة للبحث يمكن ان نوصي:

١. العمل على اتباع برنامج تسعيري للمنتجات الحيوانية لغرض تشجيع المنتجين وتحسين مستوى دخولهم لغرض زيادة الانتاج ومواجهة الطلب المتزايد للمستهلكين وخاصة خلال السنوات الاخيرة.

٢. دعم اسعار مستلزمات الانتاج الحيواني وتوفيرها للمنتجين اضافة الى دعم اسعار انتاجهم لزيادة تحفيز الانتاج.

٣. اعادة النظر في برنامج تسعير اللحوم الحمراء حيث فاقت اسعارها المحلية للاسعار العالمية مما اثر على استهلاك الفرد العراقي من تلك السلعة وتوجهه نحو اللحوم البيضاء ذات الاسعار المدعومة.

٤. الاخذ بنظر الاعتبارعند رسم السياسة السعرية للمنتجات الحيوانية اثار السياسات الاقتصادية الاخرى مثل السياسة الانتاجية والسياسة الضريبية وخصوصا سياسة سعر الصرف والتي لاحظنا اثارها المباشرة على الاسعار.

المصادر:

[١]- الراوي ،علاء شفيق محاضرات في السياسة السعر ية تم القائها على طلبة الدراسات العليا – ماجستير اقتصاد للعام الدراسي ١٩٨٥-١٩٨٦ غير منشورة

٢- الزوبعي،عبد الله علي، *تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠) القمح انموذج تطبيقي* – اطروحة دكتوراه- كلية الزراعة ،جامعة بغداد ، العراق ١٩٩٥.

[٣]- كنعان ،ندى عبد الحسين ، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لانتاج واستهلاك الشعير في العراق- رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،بغداد،العراق ١٩٩٨.

[٤]- الوائلي،سرمد علي حسين،تحليل اقتصادي لتاثير السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠٠٠) رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،جامعة بغداد،العراق ٢٠٠٤.
5- جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،السياسات الزراعية العربية في عقدالتسعينات،(جمهورية العراق)الخرطوم ٢٠٠١.
6- الزوبعي ،عبد الله علي ،تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية لمحاصيل الحبوب الرئيسية في العراق ،مجلة الزراعة العراقية (عدد خاص) مجلد ٤، عدد٢ ١٩٩٩.
7- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية ،الموازين السلعية للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٢).
8- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،دائرة الاحصاء الزراعي للمدة التقارير الزراعية(٢٠٠٣-٢٠٠٧)
9- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – دائرة احصاء التجارة الخارجية- احصاءات التجارة الخارجية حسب المواد.
10-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية.
11- Little and Mirrlees, Project appraisal and Planning for Developing Countries.
12- Tsakok,I,Agricultural price policy, Ithaca (1990) .

الملحق

جدول (١)
اسعار الصرف الرسمية والتوازنية ومعامل التحويل القياسى للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) دينار / دولار

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معامل التحويل القياسي	سعر الصرف التوازني
١٩٨٥	٠ ٣١١	٠ ٢٦٥	١ ١٧
١٩٨٦	٠ ٣١١	٠ ٢٦٥	١ ١٧
١٩٨٧	٠ ٣١	٠ ٢٦	١ ١٧
١٩٨٨	٠ ٣١	٠ ٢٦	١ ١٧
١٩٨٩	٠ ٣١	٠ ٢٦	١ ١٧
١٩٩٠	٠ ٣١	٠ ١٩	١ ٦٢
١٩٩١	٠ ٣٥٠	٠ ٠٤٤	٧
١٩٩٢	٠ ٣٥	٠ ٠١	٢٢
١٩٩٣	٠ ٤٠	٠ ٠٠	٧٤
١٩٩٤	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠٨	٤٧٨

١٩٩٥	٠ ٤٠	٠ ٠٠٢	١٧٠٥
١٩٩٦	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠٣	١١٧٠
١٩٩٧	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠٢	١٤٧١
١٩٩٨	٠ ٤٠٠	٠ ٠٠٠٢٥	١٦٢٠
١٩٩٩	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠	١٩٧٢
٢٠٠٠	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠٢	١٩٣٠
٢٠٠١	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠	٢٠٣١
٢٠٠٢	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠	٢٠٨٥
٢٠٠٣	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠٢	١٩٣٦
٢٠٠٤	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠٢	١٤٥٣
٢٠٠٥	٠ ٤٠	٠ ٠٠٢٧	١٤٧٢
٢٠٠٦	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠٢	١٤٧٥
٢٠٠٧	٠ ٤٠	٠ ٠٠٠	١٢٦٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية.

جدول (٢)
كلفة نقل ١ طن من الموانيء الى بغداد

الفترة	كلفة النقل للطن بالدولار
١٩٨٠	١٠
١٩٨١-١٩٩٠	١٨
١٩٩١-٢٠٠٧	٣٢

المصدر : وزارة التجارة (النشرات السنوية).

جدول (٣)
الاسعار الحدودية(cif) للمنتجات الحيوانية للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) دينار/كغم

السنوات	اللحوم الحمراء	الدجاج	الاسماك	الحليب	البيض (دينار/١٠بيضة)
١٩٨٥	٠.٥٩	٠.٣٩	٠ ٦	٠ ٦	٠ ١
١٩٨٦	٠.٥٩	٠.٣٨	٠ ٩	٠ ٦	٠ ١
١٩٨٧	٠ ٠	٠ ٤	٠ ٩	٠ ٨	٠ ١
١٩٨٨	٠ ٨	٠.٣٠	٠ ٩	٠ ٩	٠ ١
١٩٨٩	٠.٨٨	٠ ٤	٠ ٨	٠ ٩	٠ ١
١٩٩٠	٠ ٣٧	٠.٥٩	١ ٠	١ ٠	٠ ٢
١٩٩١	٠.٥٨	٠ ٢	٠ ٧	٠ ٧	٠ ٢
١٩٩٢	٠.٦٧	٢.٦٦	٠ ٧	٠ ٤	٠ ٢
١٩٩٣	٠ ٠	٠.٣٨	١ ٥	٠ ٨	٠ ١
١٩٩٤	١.٣٩	١.٠٦	٠ ٨	٠ ٨	٠ ١
١٩٩٥	٠.٢٧	٠ ٢	٠ ٦	٠ ٨	٠ ١
١٩٩٦	١.٥٥	٠.٣٨	٠ ٤	٠ ٤	٠ ١
١٩٩٧	٠ ٣٣	٠ ٣	٠ ٤	٠ ٢	٠ ١
١٩٩٨	٠ ٤	٠ ٢	٠ ٩	٠ ٤	٠ ١
١٩٩٩	٠.٢٩	٠ ١	٠ ٨	٠ ٨	٠ ١

٢٠٠٠	٠ ٢	٠ ٠	٠ ٣	٠ ٢	٠ ١
٢٠٠١	٠ ٢	٠ ١	٠ ٢	٠ ٢	٠ ٢
٢٠٠٢	٠ ١	٠ ١	٠ ٣	٠ ٢	٠ ١
٢٠٠٣	٠ ٢	٠ ١	٠.٣٣	٠ ٢	٠ ١
٢٠٠٤	٠ ١	٠ ١	٠ ٣	٠ ٢	٠ ١
*٢٠٠٥	٠ ١	٠ ١	٠ ٣	٠ ٢	٠ ١
*٢٠٠٦	٠ ٢	٠ ١	٠ ٣	٠ ٢	٠ ١
*٢٠٠٧	٠ ١	٠ ١	٠ ٣	٠ ٢	٠ ١

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الحسابات القومية – الموازين السلعية لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء –دائرة احصاء التجارة الخارجية ،احصانيات التجارة الخارجية للفترة(١٩٩٠-٢٠٠٤)
*تقديرية